

ناظم الخوري



البطاقة التعريفية



- ولد في بلدة عمشيت - قضاء جبيل في ١٨/٣/١٩٤٦.
- والده: الدكتور شهيد الخوري (طبيب ونائب سابق متوفى)، ووالدته: جاندارك باسيل.
- تزوج ماري ألين كميل ربيز، ولهما ثلاثة أولاد: شهيد ورناء وكريم. وبعد وفاتها في ٨/٤/٢٠٠١، تزوج ريم ممدوح مردم بك.
- تلقى علومه الابتدائية والتكميلية في معهد الرسل في جونبة، والثانوية في الإنترناشيونال كولدج في بيروت، ونال إجازة في العلوم السياسية والإدارية من الجامعة الأميركية في بيروت سنة ١٩٦٩، كما حصل على دبلوم دراسات عليا في التأمين من معهد شارتر في لندن سنة ١٩٧٠.

- أسس شركة بروكا للتأمين في لبنان سنة ١٩٧٠.
- مؤسس ومدير عام شركة «هاربور» للتأمين منذ العام ١٩٨١.
- عضو مجلس إدارة البنك اللبناني للتجارة (B.L.C).
- عضو مجلس أمناء الجامعة اللبنانية - الأميركية (L.A.U) منذ عام ١٩٧٧، وكانت له اليد الطولى في تركيز مقرها في جبيل.
- عضو الاتحاد العالمي لجمعية الشبان المسيحية - جنيف، ورئيس رابطة الشرق الأوسط لهذه الجمعية في القاهرة، وأمينها العام في لبنان.
- أحد أبرز المؤسسين في المؤتمر الدائم للحوار.
- شغل سابقاً:
 - عضو مؤسس لمجلس أمناء جامعة سيدة اللويزة (N.D.U).
 - عضو في مجلس إدارة مؤسسة كاريتاس - لبنان.
 - عضو في اللجنة المركزية للصليب الأحمر اللبناني.
 - عضو في المجلس العام الماروني.
- ترأس نادي عمشيت الرياضي والثقافي والاجتماعي.

- ترشح للانتخابات النيابية في دائرة بلاد جبيل سنة ١٩٩٦، ولم يحالفه الحظ.
- ترشح للانتخابات في دائرة جبيل في دورة سنة ١٩٩٦ ولم يحالفه الحظ ونال ٦٦٢١ صوتاً، وقدم أول طعن بنيابة منافسه اميل نوفل.
- فاز بالنيابة عن دائرة كسروان - جبيل في دورة سنة ٢٠٠٠ ونال ٣٠٧١٩ صوتاً.
- ترشح للانتخابات في دورة سنة ٢٠٠٩ ولم يحالفه الحظ ونال ١٩٩٦٠ صوتاً.
- شارك في أعمال لجنتي الشؤون الخارجية، والتربية والتعليم العالي.
- كان عضواً مستقلاً، وأحد أعضاء اللقاء التشاوري البرلماني (٢٠٠٢).
- مثل لبنان في عدة مؤتمرات برلمانية في عمان (٢٠٠١) والبحرين (٢٠٠١) وبلجيكا (٢٠٠١)، وأوتوا - كندا (٢٠٠٢).
- يتقن اللغات الثلاث العربية والفرنسية والإنكليزية.
- بعد انتخاب العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية (٢٥/٥/٢٠٠٨) أصبح ناظم خوري مستشاراً سياسياً له. وقدّم استقالته من مهامه هذه عندما قرّر الترشيح للانتخابات النيابية في دورة ٢٠٠٩.

بالصور ..

2008



مع الرئيس العماد ميشال سليمان

2002



مع الرئيس العماد إميل لحود

مواقفه

- في حديث إلى «نهار الشباب» (٥ / ١٢ / ٢٠٠٠)، قال :
- فليطبّقوا «اتفاق الطائف» كاملاً يتحقّق الوفاق الوطني الحقيقي.
- الاستقرار السياسي من أهم شروط الاستثمار في لبنان.
- على العلاقة بين لبنان وسوريا أن تكون ممتازة أكثر منها مميزة.
- التوطين هو الخطر الأكبر الذي نرفضه شكلاً وأساساً. ونؤكد تشبثنا بتطبيق القرار ١٩٤ الصادر عن الأمم المتحدة والذي يلحظ عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

• «إن «ميثاق ١٩٤٣» أمت وأقوى من «اتفاق الطائف» لأنه كان نابعاً من قرار لبناني صرف، أما «اتفاق الطائف» فقد أجبرت الظروف اللبنانيين على الجلوس وإقراره، فكان بمثابة قرار لوقف إطلاق النار، والقرار أتى من الخارج وأنتج بلا شك نقاطاً إيجابية عدة، وإن كنت مع تطبيقه إلا أنه وللأسف نرى فيه بعض الأمور غير المنطقية وسيتخلل تطبيقها الكثير من العثرات».

(الصياد، ٦ / ٧ / ٢٠٠١)

• «إنني أدعو إلى إعادة النظر في بنود اتفاق الطائف، فهو ليس منزلاً، ولا يجوز المساس به، ولا يوجد أي شيء منزل إلا الكتب المساوية. إننا وحدنا كلبانيين قادرين على أن نعمم الظروف الإيجابية باتجاه معالجة النقاط الخلافية في هذا الاتفاق الذي شكل دستوراً جديداً لنا جميعاً. ونقول إن اتفاق الطائف لم يتم تطبيقه بشكل كامل. وما نعاني منه هو عدم وجود صراحة مع بعضنا كشعب واحد بفعل التركيبة المذهبية والطائفية الضاغطة على الجميع، وأن أحد مكامن الخلل فيه هو عدم إلغاء الطائفية السياسية، فالبعض يطالب بها، فيما البعض الآخر لا يريد إلغائها. والحل الوحيد هو إجراء مكاشفة بين اللبنانيين، بطريقة أن تكون الصراحة الحقيقية هي البديل عن التكاذب الحاصل في البلد، لكي نعمل على تصحيح الاوجاج ومكامن الخلل والسلبية التي هي موجودة في اتفاق الطائف».

(الأنوار، ١٣ / ١ / ٢٠٠٢)

بالصور ..

2002



مع الرئيس رفيق الحريري

2008



مع الرئيس فؤاد السنيورة

• أنا مع النظام النسبي لأن حسناته تفوق سيئاته، خصوصاً في الوضع اللبناني، فهو يمنع المحادل ويسمح بمشاركة كل القوى ويمنع إلغاء المعارضة، ويؤسس لحياة سياسية حزبية جديدة في البلد. أما نظام القضاء فأثبت أنه لم يكن فاشلاً، لأن المطلوب من النائب التواصل والعلاقة مع الناس شخصياً واجتماعياً وخدماتياً. لكن على صعيد أكبر من حجم القضاء، أشك أن النائب سيتمكن من القيام بمهامه كما يفترض به. إذا لم تكن هناك إمكانيات لاعتماد النسبية، فيمكنها أن تكون في المحافظة وأكبر.

(الأنوار، ٢٥ / ٤ / ٢٠٠٤)

• «الرئيس فؤاد شهاب كان رجل مؤسسات، أنشأ ٩٠ بالمئة من المؤسسات الموجودة اليوم. إضافة إلى ذلك وأهميته، أطلق شهاب طبقة سياسية من شباب جامعي واع ومثقف. فمن كانوا على رأس الإدارات، لم يكونوا أولاد زعماء وسياسيين، ولم يكونوا محسوبين على أحد، لقد وزعهم في إدارات التفتيش والهيئات الرقابية والقضائية. وكانت للموظف حينها قيمة ورهبة وحضور، ولم يكن أي نائب ليجرؤ على التوسط لدى رئيس مجلس الخدمة المدنية لإنجاح شخص، إلا أن الاستزلام السياسي يجعل كل موظف مديناً بمركزه لزعيم سياسي معين. الشهابية، كمدرسة سياسية نجحت، وما زال بعض رموزها اليوم يتمتعون بالفكر العقلاني وذهنية العيش المشترك، ودولة الضمان الاجتماعي للجميع، ودور لبنان المميز في المنطقة».

(الأنوار، ١٩ / ٩ / ٢٠٠٤)

• نحن مع تطبيق «اتفاق الطائف» بالجملة لا بالفرق وإنشاء مجلس شيوخ وإلغاء الطائفية في كل شيء.

(الأنوار، ١٠ / ٤ / ٢٠٠٥)

بالصور ..

2005



مع البطريرك صفيير في بكركي

2008



مع المفتي محمد رشيد قباني

• في حوار مع جريدة «الأنوار» (١٦/١٠/٢٠٠٥)، قال:

- لبنان الجديد هو ١٤ آذار زائداً ٨ آذار.
- يجب الاقتداء بالرئيس فؤاد شهاب الذي أطلق رؤية جديدة للبنان بعد أحداث العام ١٩٥٨، لأننا بحاجة إلى مجموعة من كافة المذاهب والطوائف.
- أخاف على لبنان من اللبنانيين.
- العلاقة اللبنانية - السورية دقيقة، لكنها لن تذهب إلى الأسوأ.

• «لبنان يتميز عن العالم كله بهذه الفسيفساء من الطوائف والأديان على اختلاف تطلعاتها ومشاربها، وهذا كله يرتد على الساحة الداخلية بإيجابياته وسلبياته. فإذا لم توجد حلول جذرية لهذه التركيبة المعقدة ليكون لبنان رسالة سلام بكيانه والنظرة إليه كنظام متكامل تصبح المشكلة كبيرة لأننا لم نستطع أن نؤمن لأولادنا مستقبلاً أفضل والفرصة ليؤمنوا الانتقال إلى نظام جديد وطريقة عيش مختلفة. فكفى نفاقاً بالكلمات الطنانة والرنانة التي اعتاد الشعب سماعها من السياسيين كالعيش المشترك والوحدة الوطنية والإنماء المتوازن وكلمات أخرى. ولبنان إذا فقد الديمقراطية فقد ذاتيته وكيانه ومبرر وجوده».

(الأنوار، ١١/٢/٢٠٠٨)

• رداً على سؤال حول «اتفاق الدوحة»، قال: «ما حصل في الدوحة لم يكن الأمل المرتجى بالنسبة لي كمواطن لبناني وكسياسي، لأخذ العبرة مما حصل خلال سنتين وأهميته داخل المجتمع، والشرح الذي أحدثه كما لم نتوصل إلى إصلاحات أو إلى رؤية لإصلاح مستقبلي. نحن ضربنا صميم الديمقراطية والحياة السياسية السليمة، وهذا شلل لمستقبل العمل الحكومي في لبنان. وهناك قانون الانتخابات إذ لا يعقل العودة إلى قانون الـ ١٩٦٠ الذي لن يكون القانون المرتجى لتجديد الحياة السياسية في لبنان. فالطبقة السياسية في لبنان فيها سلبياتها وإيجابياتها. وعلينا أن نجددها لأن يلغي أحد الآخر. إذ مبدأً الأكثرية والأقلية

بالصور ..

2008



مع نائب رئيس المجلس الإسلامي الأعلى الشيخ عبد الأمير قبلان

2004



مع مخايل الضاهر وأحمد فتفت

في الحكومة، والقدرة على التعطيل أمر خاطئ وتحجيم الرئاسة فأحياناً الرئيس قد يحتاج إلى ثمانية وزراء وأحياناً قد لا يريد أي وزير. والقانون الانتخابي ليس الذي كنا نتوق إليه وهو لن يحقق الإصلاح السياسي ولن تتجدد الطبقة السياسية إلا من خلال قانون انتخابات، ولن تتغير العقلية الطائفية. هذا القانون سيثبت الطائفية وسنرى في المجلس النيابي المقبل كتلاً نيابية ومجموعات صغيرة في المجلس النيابي متطرفة إسلامية ومسيحية.»
(الأنوار، ٢٥/٥/٢٠٠٨)

• في حوار مع جريدة «السياسة» الكويتية (٢١/٣/٢٠٠٩)، قال:
- عندما كان رئيس الجمهورية يحاول أن يكون زعيماً على الموارنة كانت الأمور تنتهي إلى أزمات سياسية، والرؤساء الذين نجحوا هم الذين كانوا رؤساء على كل اللبنانيين.
- لبنان بعد اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، غيره قبل استشهاده، وهو بحاجة اليوم إلى خط سياسي جديد، يقوم على الاعتدال وعلى الواقعية، لأن الفرز الحاصل سيقود إلى مشكلة كبيرة. وأنا لست ملتزماً لا مع فريق ٨ آذار ولا مع فريق ١٤ آذار. وأشاطر الرأي في بعض الأماكن مع الفريقين، التقي وأختلف معهم.

• بعد أن أعلن ترشيحه للانتخابات النيابية من بلدته عمشيت، ألقى كلمة جاء فيها:
«أقف اليوم بينكم على أرض صلبة مجبولة بالسياسية اللبنانية، منذ ما يزيد على العقود الخمسة.

نشترك بالرأي، ومعاً نبني القرار على قاعدة الفكر والمشورة، نؤمن بالانفتاح وبالعمل الجماعي الهادف.

خطنا ثابت يحمل زاداً من تاريخ لبنان المعاصر ولنا في السياسة والمواقف الوطنية ما لم ولن يتلون.

شعارنا راسخ ومتجذر في أعماقنا وبأعلى الصوت ننادي بأن «الحرية قرار».
نعم فالحرية لا تستعطى وليست هبة من أحد ولا تمارس كالهواية. إنها إرادة حياة وفكر ونهج، فباسمكم، وباسم هذه الحرية، أعلن ترشيحي عن دائرة جبيل وكسروان والفتوح،

بالصور ..

2008



مع رئيس تيار المردة سليمان فرنجية

2006



مع رئيس الهيئة التنفيذية في القوات اللبنانية سمير جعجع

فكونوا سياج هذا القرار وصوته المدوي».

وتابع: «إنني على علم يقين بأن المسؤولية في هذه الظروف هي من أصعب المصاعب، لكنني استمد الشجاعة لتحملها من مؤازرتكم وتعاونكم، فالأزمة الاقتصادية ضاغطة خانقة تحكم الطوق على رقاب البلاد والعباد، وتنتشر في الوطن ضياعاً وبطالة، ولا نرى في أداء الحكومة ما يبشر بفرج قريب، أو حتى بمشروع حل يخرجها ويخرجنا من هذه الدوامة القاتلة.

من هم رواد التغيير

أفواج الشباب المثقف تتدفق من أبواب الجامعات، تحمل الشهادات والاختصاصات، لكن أحلامها وآمالها تضمحل وتهوي إلى حفرة البطالة أو تتلاشى على جدار فرص العمل المسدود، فلا يبقى أمامها سوى بساط الهجرة يحملها إلى حيث يصبح الوطن ذكراً وحنيناً، فهل يجوز بعد الآن تفريغ لبنان من طاقاته وشبابه؟ ونحن لا نسمع سوى الأصوات المطالبة بالتغيير، فبمن يكون هذا التغيير؟ وكيف نبنيه؟ ومن هم رواده؟»

وقال: «التغيير الإيجابي لا يكون بالثورة على القيم والتاريخ، بل الاعتاض من خطأ الماضي وبالتحديث صوابه، وباختيار ممثلين من أصحاب الفكر الواعد تشريعاً وتطويراً.

لقد بدأنا أيها السادة نواجه نقمة كبيرة مزوجة بالتساؤل والتلمل، فالقاعدة تسأل لماذا التردد؟ ولماذا لا تعلن التحالفات؟ ولماذا نعيش مرحلة «اللاقرار»؟ وهل من الجائز اغتيال كرامة المواطن وحشره وعدم إعطائه فرصة التعبير والحوار؟ ومن يصادر حرية الرأي؟

أمام هذا الواقع، أكرر أمامكم، بأن «الحرية قرار» وأدعو إلى تحرير الفكر، وتأطير الطاقات مع مجموعة من المرشحين المتفقيين على الخطوط والثوابت الأساسية تصوتون لهم كلائحة متضامنة متناغمة، ويعاهدونكم بدورهم البقاء كتلة برلمانية متماسكة، توحد جهودنا لخدمة جبيل وكسروان والفتوح، فيتفعل تمثيل المنطقة التي تشكل قلب لبنان».

وتابع: «إن النصر الذي تحقق بالاندحار الإسرائيلي وبعودة السيادة اللبنانية إلى أرض الجنوب شرف كبير لفخامة العماد الرئيس سيد العهد وللجيش اللبناني الباسل وللمقاومة الوطنية، ونقطة تحوّل في السياسة الإقليمية ستعكس بالطبع إيجاباً على لبنان في المرحلة القريبة القادمة.

فلنعمل جميعاً على تحصين هذا النصر، والالتفاف على الصغائر، لنتمكن بالحكمة والروية والحوار من استكمال مراحل توطيد السلطة اللبنانية على كامل مساحة الوطن».

وختم: «تاريخنا مليء بالواجهات والإقدام، وقرارنا حر لا يرتبط بقرار أحد، ولا ننتظر الإشارات فنحن الرقم الصعب في المعادلات ونحن أصحاب المبادرة، ونضالنا مستمر».

(موقع: www.nazemlkhoury)

• بعد إعلان لائحة «القرار الجبيلي المستقل» التي ضمّت: ناظم الخوري، وإميل نوفل، ومصطفى الحسيني، ألقى الخوري كلمة قال فيها: «إن إطلاق هذه اللائحة من جبيل دليل واضح على مدى استقلالية قرارها»، مؤكداً أن «الانتخابات مصيرية ولكن ليس من باب انتصار فريق على آخر، إنما من خلال إيجاد ذراع برلمانية مستقلة ينبثق عنها تمثيل وزاري يحول دون عرقلة الحكومة، ويؤسس لانطلاقة حقيقية لعهد رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان». وأشار إلى «أن هدف الكتلة المستقلة يكمن في صون دور النائب وتفعيل عمله التشريعي والرقابي، فيتحرر بالتالي النائب المستقل من ثقل التكتلات الثنائية، فيثني على الصواب ويعترض على الأخطاء من أي جهة أتت، ويشكل بالتالي قوة ناظمة تنفذ الدولة من خطر الانقسامات المعطلة وغير البناءة»، وأكد «رفض المجاهرة بجمهوريات متحولة، متمسكين بجمهورية الطائف الثابتة، فنحني بذلك الجمهورية والرئاسة في أن».

(السفير، ٦/٥/٢٠٠٩)